

أيام قليلة على إنتهاء ولاية المجلس النيابي والحكومة حاصباني: نأمل في بتّ ملفات تسهّل تصريف الأعمال

مع صدور هذا العدد من "الامن العام" تكون البلاد قد دخلت مدار الانتخابات النيابية في 6 ايار، بحيث يتبقى امام المجلس النيابي الجديد 14 يوما قبل إنتهاء ولايته في 20 ايار، كما تدخل الحكومة في مرحلة تصريف الاعمال ضمن الحدود الضيقة بحسب الدستور. لكن ستبقى ملفات مهمة متروكة على عاتق الحكومة الجديدة

يفترض ان تكون حكومة الرئيس سعد الحريري قد عقدت جلستين او ثلاث جلسات قبل اجراء الانتخابات النيابية، ومثلها ربما بعد الانتخابات. لكن ما تبقى من وقت امامها لا يتيح لها متابعة تنفيذ المشاريع الملحة، خاصة وان 17 وزيرا من اعضاء الحكومة مرشحون للانتخابات، وسيكونون منشغلين بالمنافسات الانتخابية ما قد يمنع حضورهم الجلسات، وبالتالي يحول دون بحث الملفات المتعلقة بوزاراتهم.

توقفت في الحكومة الحالية ملفات كثيرة بسبب الخلافات السياسية والتقنية والاجرائية، وطال امد بحثها بلا طائل، منها الكهرباء والنفائات الصلبة وبعض التعيينات الادارية الى جانب معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي- المعيشي، في مقابل انجازات كثيرة قامت بها، خاصة في الموضوع الامني وقرار قانون الانتخاب ومشروع موازنة العام 2018 عبر جلسات متتالية. لكن ما تبقى يوازي في اهميته ما تم اقراره لانه يعني مباشرة صحة المواطن ومعيشته. وهو ما يفترض ان تنكب عليه الحكومة المقبلة، بعدما اسست حكومة "استعادة الثقة" الارضية اللازمة لاستكمالها عبر الدراسات التي اعدتها اللجان الوزارية المختصة، او مشاريع القوانين التي اقترتها مجالس الوزراء خلال السنة الماضية والسنة الحالية، واحالتها الى المجلس النيابي حيث اقر بعضها وارجأ البعض الاخر.

"الامن العام" ناقشت مع نائب رئيس الحكومة وزير الصحة غسان حاصباني الملفات الباقية امام الحكومة، وما يمكن انجازه منها خلال فترة الاسبوعين المتبقية، وما سيتم تركه الى الحكومة المقبلة التي ستنتقب من الانتخابات وتكتلاتها النيابية والسياسية.

متى تتوقف الحكومة عن عقد الجلسات؟
كل اسبوع مبدئيا لدينا جلسة حتى موعد الانتخابات. بعد الانتخابات لدينا جلسات حتى 20 ايار موعد نهاية ولاية المجلس النيابي حيث تدخل الحكومة في مرحلة تصريف الاعمال. اعتقد انه خلال هذه الجلسات المتبقية من الصعب اتخاذ قرارات كبيرة على مستوى استراتيجي تكون ملزمة للحكومة المقبلة، بل ستكون قرارات على امور عاجلة وضرورية لتسهيل فترة تصريف الاعمال. واتمنى ان تكون مرحلة قصيرة حتى لا ندخل مرحلة تصريف الاعمال وتبقى هناك امور عالقة تؤثر على اداء القطاع العام وعلى الخدمات. هذا ما ارى وجوب التركيز عليه في الجلسات الاخيرة لمجلس الوزراء. اما الامور الاستراتيجية الكبرى فتترك الى الحكومة الجديدة لتأخذها على عاتقها، وتكون امامها فترة زمنية طويلة لتنفيذها، ونحن انجزنا الارضية اللازمة لبعض هذه المشاريع، ويبقى بت التفاصيل والتوافق واتخاذ القرار.

هناك ملفات تخص وزارة الصحة ومطار رفيق الحريري الدولي؟
ثمة ملفات تشغيلية يجب اقرارها سريعا. بالنسبة الى ملف تجهيز المطار تم تشكيل لجنة خاصة لبحثه لكنها لم تجتمع. لكن هناك امورا عاجلة يجب بتها مثل التجهيزات المطلوبة لممرات تسليم الحقائق، وهو امر مختلف عن التجهيزات الامنية والتقنية المطلوبة لضمان تعزيز امن المطار والمسافرين والقاعات. اما حول ملف الصحة، فنأمل في بت مرسوم السقوف المالية للمستشفيات التي طرحنا آليتها من سنة بحسب الموازنة، وهناك قانون اضافة الاعتمادات لصف الادوية وقد اقره مجلس النواب، ونأمل في بته قبل انتهاء ولاية الحكومة. هذه امور تشغيلية لا بد من تسريع بتها قبل مرحلة تصريف الاعمال.

وما هي ابرز الملفات الباقية امام الحكومة؟
كل شيء تقريبا. هناك ملفات كثيرة لقطاعات كبيرة، خاصة قطاع الكهرباء، وهو يتضمن اكثر من ملف. فقد عرض علينا وزير الطاقة 13 ملفا وليس اقتراحا، كلها جيدة ومهمة ولو اتت متأخرة ولكنها في حاجة الى الدرس التفصيلي، وفيها استثمارات كبيرة وقرارات كبيرة مطلوبة من الصعب ان يتم بتها في جلسة او جلستين، وهي لا تحتمل اجوبة بنعم او لا بل تحتاج الى دراسة. صحيح ان بعضها متخذ فيه قرارات سابقة ولا حاجة الى قرارات جديدة من مجلس الوزراء. بعضها في حاجة الى تعديلات وبعضها الاخر

ماذا تبقى من التعيينات الادارية؟
هناك اماكن كثيرة فيها شعور، لكن لا شيء ملحا يوجب البت السريع في انتظار ان تجهز ملفاتها. غالبية التعيينات تتعلق بمجالس ادارة المؤسسات العامة.



نائب رئيس الحكومة وزير الصحة غسان حاصباني.

رئيس الحكومة وانت بصفتك نائبا له ترأستما عددا من اللجان الوزارية لدرس عدد من الملفات، ماذا انجزتم وماذا تبقى؟

ابرز اللجان الوزارية كانت لجنة الكهرباء الاولى التي ترأسها الرئيس الحريري، وليس اللجنة الثانية التي كلفت درس فض عروض البواخر. لجنة معالجة النفائات الصلبة التي رفعت تقريرها الى مجلس الوزراء. انا ترأست لجنة للاستفادة من المواد البيولوجية الطبيعية للبنان وانجزت عملها ونقحت نص مشروع القانون ليعرض على مجلس الوزراء، لكن الانجاز الكبير كان في لجنة دراسة موازنة 2018 والتي في خلال عشرة ايام تقريبا انهت دراسة مشروع الموازنة بكامله. وقد ترأس الرئيس الحريري ثلاثة اجتماعات للجنة وانا ترأست ثلاثة، كما ترأست لجنة مهمة هي لجنة تنسيق مشاريع على المستوى الوطني لبحث طلبات ومشاريع 1200 بلدية، حضر ممثلوها الاجتماعات الى جانب حضور المحافظين والقائمقامين وممثلي كل الوزارات، لبحث مشاريع البنى التحتية، فتم تنسيقها وتحضيرها وجزء كبير منها تم ادخاله في الخطة الاستثمارية التي عرضت في مؤتمر باريس ("سيدر"). كانت هذه الخطة من ضمن التحضيرات لعقد جلسات لمجلس الوزراء في المناطق، والتي لم تحصل لظروف معينة، لكن

كيف تتوقع تعامل الحكومة الجديدة مع الملفات الخلفية العالقة خاصة اذا ضمت الاطراف السياسيين ذاتهم المشاركين في الحكومة الحالية؟

اولا، الحكومة المقبلة لديها اولويات اهمها الموضوع الاقتصادي. يجب ان تركز على وضع خطة اقتصادية تنفذ على المدى القريب، لان الخطة على المدى البعيد يجري العمل عليها، وهدف خطة المدى القريب تحسين الاقتصاد واستقراره بخطوات عملية، بالتعاون مع خبراء الاقتصاد والضمان الاجتماعي والمجلس الاقتصادي الاجتماعي لوضع اولويات اقتصادية باكرا. ولا بد ايضا من معالجة ملف النفائات الصلبة في اسرع وقت ممكن لانه ملف انساني وصحي، وهو كان سبب ازيمات الحكومات السابقة، اضافة الى معالجة مشكلة الكهرباء، ليس كيفما كان، بل بحل جذري ونهائي وضمن الاطر الصحية، لكن يجب الا نستعجل الامور.

هناك ايضا ملف قطاع الاتصالات، فبالرغم من وجود خطط استثمارية للاتصالات، يجب تطبيق القانون 431 المعني بتنظيم قطاع الاتصالات في الحكومة الجديدة، بهدف ادخال المستثمرين والمنافسة اليه وفك حصرية الدولة لتشجيع الاستثمارات، فكيف نجلب الاستثمارات الاجنبية ان لم يكن هناك منافسة؟ قطاع الاتصالات من اكبر القطاعات التي تجلب استثمارات لان مردوده سريع ومضمون. لذا يجب تشكيل الهيئات الناظمة للاتصالات والكهرباء وتعيين مجالس ادارات المؤسسات العامة.

ما هي مخاطر عدم انجاز هذه الملفات؟
يجب ان لا تضع الحكومة المقبلة الوقت خلال الجلسات المقبلة، كما يجب على الحكومة الحالية في الجلسات المتبقية من عمرها ان لا تضع الوقت في بحث الامور الاستراتيجية الكبيرة المختلف عليها، بل لا بد من تركيز العمل في الوقت المتبقي على الامور التي تؤمن استمرار الخدمات خلال فترة تصريف الاعمال. واذا لم نتخذ هذه القرارات قبل تلك الفترة فسنعجز عن تقديم الخدمات خلالها بشكل صحيح.

ملفات كبيرة لا يمكن الزام الحكومة المقبلة بها

هناك امور تشغيلية لا بد من الانتهاء منها

بعد وصول مشاريع الاستثمار ستعقد الجلسات الحكومية في المناطق لمعالجة مشكلاتها.

ماذا على الصعيد الاقتصادي؟

تم تشكيل لجنة وزارية للشأن الاقتصادي لكنها لم تصل الى حلول اقتصادية لاسف، وكانت نتيجتها فقط الموافقة على استخدام شركة استشارية بريطانية "ماكينزي"، والتي تحفظ عن المبدأ عدد من الوزراء. نأمل في ان تستمر اللجنة الوزارية الاقتصادية في عملها للمرحلة المقبلة وفي الحكومة الجديدة. لكن الدراسة الاقتصادية الشاملة لم تنجز في هذه الحكومة، وهي في حاجة الى عمل اشهر نأمل في ان تتابعها الحكومة الجديدة.